



مركز البحوث
الاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

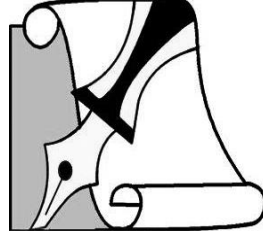
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مسيرة العودة مستمرة

قالت الهيئة الوطنية لمسيرة العودة وكسر الحصار، أن عملها في مخيمات ومسيرات العودة وكسر الحصار سوف يستمر وفقاً للبرنامج الذي تنظمه الهيئة الوطنية العليا؛ وأكدت على الطابع الشعبي والسلمي لهذا الحراك حتى تحقيق أهداف وطموحات شعبنا الذي قدّم التضحيات الغالية على مدار سنوات الاشتباك مع هذا المحتل المجرم. ودعت الهيئة للتحميد والمشاركة في كل الفعاليات التي ستشهدها الضفة وكل المدن في الأيام القادمة؛ كما جددت الهيئة الدعوة للمشاركة في صلاة العيد في مخيمات العودة على امتداد القطاع شرقي محافظات غزة؛ معتبرةً جمعة العيد (جمعة التراحم والمساواة) ومناسبة للتواصل مع عوائل الشهداء وزيارة الجرحى في المستشفيات والبيوت وفاءً لتضحياتهم.

وكان قد شهد دوار المنارة في مدينة رام الله، وساحة الجندي المجهول وسط مدينة غزة، مساء يوم الأحد ١٠-٦-٢٠١٨، مظاهرات موحدة ومتزامنة للمطالبة برفع الإجراءات العقابية التي تفرضها السلطة الفلسطينية عن أهالي قطاع غزة؛ وردد المشاركون هتافات تطالب الرئيس عباس برفع العقوبات عن غزة؛ مرددين شعارات حول الوحدة الوطنية، ومعاناة أهالي القطاع. ونُظّمت التظاهرة من قبل "حراك رفع العقوبات عن غزة"، وهو حراك واسع يضم أكاديميين وصحافيين وكتاباً وفنانين وأسرى محررين ونشطاء ومواطنين، قرروا كسر حالة الصمت العام تجاه الإجراءات العقابية التي تفرضها السلطة الفلسطينية على قطاع غزة.

من جهة أخرى قال "مؤشر السلام" الشهري لـ"المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" وجامعة تل أبيب، إن غالبية الإسرائيليين الساحقة يدعمون الرد العسكري الإسرائيلي على فعاليات مسيرات

العودة، حيث قالت الغالبية إنها تعتقد أن القوة العسكرية التي يمارسها جيش الاحتلال ضد المتظاهرين الغزيين العزل قرب السياج الحدودي هي "متناسبة".

وأظهر أن ٦١% من اليهود يعتقدون أن "معالجة الجيش للاحتجاجات الفلسطينية قرب السياج الحدودي صائبة، وأن القوة التي يقوم بتفعيلها ضد المتظاهرين صائبة أيضا".

في المقابل، تبين أن ٩٢% من العرب في الداخل الفلسطيني يعتقدون أن جيش الاحتلال يستخدم قوة مفرطة جدا.

وبينت نتائج المؤشر بين اليهود أن ٦٨% منهم يعتقدون أن المظاهرات خطت لها حركة حماس، بينما يعتقد ٦٢% من العرب أن المظاهرات كانت على خلفية "اليأس"، بحسب "مؤشر السلام".

أما بالنسبة لمعيشة سكان قطاع غزة، فقد بين المؤشر أن نصف الإسرائيليين يعتقدون أنه على السلطات أن تعمل من أجل التخفيف من ضائقة سكان غزة من خلال تسهيلات في حرية التنقل وإدخال البضائع.

إلى ذلك، تناول المؤشر مسألة زيادة عام على ولاية المفتش العام للشرطة، روني ألشوخ، وتدخل رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو بهذا الشأن. وقال ٤١% من الإسرائيليين إنه يجب تمديد مدة ولايته، مقابل ٣٢% قالوا إنه يجب تعيين مفتش عام جديد.

كما تناول المؤشر التوتر الإقليمي في المنطقة، وخاصة المواجهة بين إسرائيل وإيران والقوى الموالية لها، وتبين أن ٤٣% من الإسرائيليين يعتقدون أن احتمالات اندلاع حرب شاملة مع إيران أو جهة عسكرية أخرى في العام القريب عالية.

وقال أكثر من نصف المستطلعين إنهم يعتقدون أن أنظمة الطوارئ في إسرائيل جاهزة لحماية المواطنين في حال اندلاع مثل هذه الحرب.

غزة بين التهدة والمواجهة

عكس التناقض في التقديرات للمحللين العسكريين والسياسيين الإسرائيليين لتطورات الأوضاع في قطاع غزة على وقع مسيرات العودة المتواصلة منذ آذار الماضي، عكس حالة التخبط التي تعيشها المؤسسة الإسرائيلية بكل ما يتعلق بحسم الملف عسكريا بعد استبعاد التسوية السياسية مع حماس رغم تفاهات التهدة بين الأطراف برعاية مصرية والتي غالبا ما يتم انتهاكها لتذكر الأحداث بهشاشة الوضع وإمكانية تجدد المواجهة.

تنقسم الآراء بالساحة الإسرائيلية ما بين خسارة حماس لمعركة مسيرات العودة ووصولها إلى طريق مسدود وبين الآراء التي ترجح غير ذلك، وتشير إلى أن مسيرة العودة وتداعياتها تمهد لمواجهة شاملة.

ولتقادي إمكانية المواجهة العسكرية الشاملة مع قطاع غزة، يواصل المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية 'الكابينيت'، اجتماعاته لبحث الوضع الإنساني في غزة وإمكانية التوصل إلى تسوية سياسية في قطاع غزة؛ حيث بحث عدة مقترحات لتخفيف الحصار على غزة، والتي بلور بعضها المنسق الأممي الخاص بالشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، وهي المقترحات التي قبلت إسرائيل دراستها عقب الضغوطات الدولية والتحذير من كارثة إنسانية بالقطاع بفعل الحصار المتواصل منذ ١٢ عاما.

من بين المقترحات المطروحة للنقاش مسألة السماح بإدخال ٦ آلاف عامل من غزة للعمل في إسرائيل، وتحويل حاجز بيت حانون "إيرز" لمعبر تجاري وربطه مع ميناء أسدود وتسهيلات أخرى لسكان غزة. وتلقى المقترحات ترحيباً خجولاً داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ودعماً من الجيش، بينما وزير الأمن أفغدور ليبرمان، جدّد شروطه بمنح قطاع غزة التسهيلات مقابل تسليم جثامين الجنود الإسرائيليين المحتجزين لدى حركة حماس.

محل الشؤون العسكرية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أليكس فيشمان، زعم أن حركة حماس استنفذت كافة الإمكانيات وبطاقات المناورة، قائلاً: "ليس لدى حماس المزيد من براءات الاختراع لتحسين وضعها، وما تبقى هو التعبئة الشعبية المستمرة لضمان استمرارية المواجهات والحفاظ على التوتر العسكري في مواجهة إسرائيل".

وادّعى أنه بعد عشرات القتلى وآلاف الجرحى، وصلت حماس إلى طريق مسدود؛ بدون إجابات للجمهور الفلسطيني بالقطاع، حيث حاولت حماس للمصالحة مع السلطة الفلسطينية، لكن ذلك فشل، كما توجّهت وتحولت إلى مصر وكانت خيبة أمل، حاولت الهدنة مع إسرائيل، كما حاولت استثمار "مسيرات العودة" على السياج، وثبت أن هذه الخطوة لم تسفر عن نتائج سياسية، على حدّ زعمه.

وللتغطية على عجز إسرائيل في مواجهة مسيرات العودة والأحداث على طول السياج الأمني، اختار فيشمان التقليل من إنجاز حماس، زاعماً أنها تخسر المعركة وأنها في أزمة حكم، لكنها تبقى على قدميها، ويعتقد أن حماس لم تتلقَ ضربة حقيقية من إسرائيل من شأنها أن تعطيها الشعور بأن نظام حكمها في خطر، في إشارة منه للمؤسسة العسكرية لتوجيه ضربة قاضية إلى حماس.

ولذلك فإن فشل مشروع مسيرات العودة في الأشهر الأخيرة "يجعل حماس حركة أكثر راديكالية، وهي تبحث عن طريق إلى المحور الإيراني، ما يعني أن التوتر كما الفوضى ستستمر على طول السياج الأمني مع القطاع".

وخلافاً لهذا الطرح، يعتقد المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، أن الهدوء النسبي الذي ساد منذ انتهاء العملية العسكرية "الجرف الصامد" قد تبدد وانتهى، حيث من المتوقع أن تواصل حركة حماس التظاهرات في الصيف، مبيّناً أن لدى حماس مزيج جديد من الوسائل، المظاهرات التي تذهب للمواجهة والمفرقات النارية والصواريخ في بعض الأحيان، للحفاظ على نار المقاومة.

ويقول ليس من المؤكد أن "يتحول الوضع إلى مواجهة عسكرية شاملة، لكن ذلك لا يعتمد فقط على حركة حماس، إذ سارعت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى تلخيص مظاهرات يوم الجمعة الماضية باعتبارها فشلاً ذريعاً لحماس. وكان عدد المتظاهرين في الواقع أقل مما كان متوقعا، أكثر من ١٠٠٠٠٠ وفقاً لتقديرات الجيش الإسرائيلي، ولم يتم اختراق السياج على طول حدود قطاع غزة".

هناك عدّة تفسيرات محتملة، حسب المحلل العسكري، لكل ما يتعلق بالتراجع في أعداد المشاركين في مسيرات العودة، قائلا: "قد يكون هذا مرتبطاً بالتعرف التوضيحي لمظاهرات الجمعة مع إيران، التي وعدت بتوزيع الأموال على المتظاهرين، وفي نفس اليوم، بدأ "يوم القدس" الإيراني. ومن الممكن أيضاً أن يكون الناس خائفين من الإبلاغ بسبب ارتفاع عدد القتلى بنيران الجيش في المظاهرات السابقة، وفي ظل التهديدات الإسرائيلية المحددة للهجوم من الجو على قطاع غزة".

لكن من منظور أوسع للمحل العسكري هرتيل، فإن قيادة حماس في قطاع غزة قد مرّت بالمحاكمة والخطأ بطريقة غير فعالة في كفاحها ضد إسرائيل. لدى حماس الآن مزيجاً جديداً من الوسائل، المظاهرات الجماهيرية التي تتحول إلى مواجهات، قنابل حارقة وأحياناً صواريخ، للحفاظ على نار المقاومة.

على الجانب الإسرائيلي، يقول هرتيل: "التوجيه السياسي الذي يوجهه رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إلى الجيش الإسرائيلي واضح، نتنياهو يريد تجنب حرب في غزة والجيش يعمل وفقاً لذلك، وعندما انتهت أحداث الجمعة الأخيرة (يوم القدس) مع مقتل أربعة فلسطينيين، مقارنة بـ ٦٠ قتيلاً في مظاهرات يوم النكبة في منتصف أيار، من المعقول أن نفترض أن الأوامر والتصاريح الخاصة بنيران القناصين على الجانب الإسرائيلي قد تم منحها هذه المرة على نحو ضئيل".

ولضمان عودة الهدوء النسبي قبل احتمال المواجهة الشاملة، يراهن فيشمان على عطلة عيد الفطر وشهر المونديال من أجل عودة الهدوء على طول السياج الأمني، قائلاً: "من المعقول أن نفترض أنه بحلول عطلة عيد الفطر هذا الأسبوع، ومع بدء مباريات المونديال، سوف تضعف المواجهات وتراجع المشاركات بمسيرات العودة".

لكن، ثم تأتي أشهر الصيف، عندما تنفجر الأحداث إلى مستويات مختلفة، إلى درجة المواجهة الكاملة، وهو الإجماع والاتفاق بين فيشمان وهرتيل، يقول فيشمان: "لقد نفذ سلاح الجو الأسبوع الماضي برنامجاً قتالياً متوازياً على جبهتين، التوقيت ليس مصادفة، وأتى على خلفية تقييمات الوضع، إذ أمر رئيس هيئة الأركان الجيش بالتحضير لمواجهة في الشمال مع اندلاع مواجهات في غزة، وهو الوضع الذي يشعل الصراع في قطاع غزة أيضاً يشعل الشمال، وذلك على ضوء العلاقات المتنامية بين حماس وحزب الله وإيران".

ويقدم فيشمان النصائح لـ"الكابنيت" بحال أراد حسم ملف غزة، فمن وجهة نظره إذا أراد الجيش تغيير الوضع المتوتر القائم على السياج الأمني، سيتعين على الحكومة اتخاذ بعض القرارات، أولاً، قبول توصية الجيش بتخفيف الحصار للسماح لحماس بتقديم إنجاز، على سبيل المثال، من خلال السماح للجيش بإحضار آلاف العمال من قطاع غزة للعمل داخل الكيان ويمكن لمجلس الوزاري المصغر أيضاً أن يقرر المضيّ قدماً في المشروع الذي يقوده مبعوث الأمم المتحدة لتحويل الأموال إلى غزة، متجاوزاً حماس والسلطة الفلسطينية.

اجتماع الكابنيت بشأن قطاع غزة:

وذكرت وسائل إعلام عبرية، أن اجتماع "الكابنيت" الأخير الذي عُقد بالغرفة الموجودة تحت الأرض في القدس لم يتخذ أي قرارات بشأن الوضع الإنساني في قطاع غزة؛ وقالت القناة ١٤ العبرية، إن الكابنيت ناقش خلال الاجتماع تنفيذ مشاريع إنسانية في قطاع غزة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وأشار مسؤول رفيع المستوى إلى أن وزير الأمن، أفيغدور ليبرمان، أوضح خلال الاجتماع أن جميع مشاريع البنية التحتية على المدى المتوسط والطويل يجب أن تكون مشروطة بعودة الجنود والمدنيين المحتجزين لدى حماس، فيما لم يقدم ممثلو جيش الإحتلال موقفاً مختلفاً. وأن ممثلي جيش الإحتلال أكدوا صعوبة مكافحة مطلق الطائرات الورقية لأنها تطلق من عمق قطاع غزة، إضافةً لوجود خوف من إطلاق النار عليهم لأن جزء كبير ممن يستخدمها هم من المراهقين أو الأطفال.

الطائرات الورقية الحارقة

اشتدت الخلافات في أوساط القيادة السياسية . الأمنية حول طريقة التعامل ضد مطلق الطائرات الورقية التي أضرمت النيران في غلاف غزة؛ ووفقاً للقناة العاشرة، طلب وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان التعامل مع مطلق الطائرات الورقية كـ"إرهابيين" واغتيالهم، كما يتم اغتيال مطلق الصواريخ؛ هذا ورفض الجيش مطالب الوزير أردان بشكلٍ قاطع، حيث أوضحت مصادر عسكرية بأن مطلق الطائرات الورقية من غزة يطلقونها من بين المنازل والأحياء، فلا يمكن قصف المنازل في كل مرة يتم فيها إطلاق الطائرات الورقية؛ وأن الحديث يدور عن أطفال صغار، حيث سيؤدي اغتيالهم إلى الإضرار بصورة "إسرائيل"، الأمر الذي سيتمخض عن أضرار أخطر من أضرار الطائرات الورقية الحارقة.

وذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم"، أن جيش الاحتلال بدء بتجنيد عشرات المتطوعين للعمل في وحدة محاربة الطائرات الورقية الحارقة، التي تنطلق من قطاع غزة؛ وأن مؤتمراً إسرائيلياً عُقد بمشاركة طيارين مدنيين وخبراء في الصناعات العسكرية؛ لبحث سبل مواجهة الطائرات؛ وأضافت، أن المتطوعين سيعملون على تحليق طائرات دون طيار والعمل على إسقاط الطائرات الورقية فور إطلاقها من غزة، فيما سيقوم جيش الاحتلال باعتبار المتطوعين كجنود الاحتياط، زاعمة أن الطائرات بدون طيار نجحت بإسقاط عشرات من الطائرات الورقية وبالونات الهيليوم عبر قطع الخيطان التي تحملها.

وأكدت الصحيفة أن جيش الاحتلال ما زال عاجزاً عن منع الطائرات الورقية بشكلٍ كامل، حتى أصبحت تشكل أحد التحديات التي يواجهها الجيش يومياً، ويخشى جيش الاحتلال الآن من بالونات الهيليوم المفخخة، والتي يمكنها حمل عبوات ناسفة تصل لمسافات طويلة داخل الأراضي المحتلة وارتفاعات قد تصل إلى مئات الأمتار.

وتسبب الطائرات الورقية المذيلة بمواد مشتعلة، بإحراق نحو ٩ آلاف دونم للاحتلال، وكبّدت الاحتلال خسائر فادحة، وسط استمرار المستوطنين باتّهام حكومتهم بفشل التصدي لها، واعتبارها فخراً للصناعة الفلسطينية وأحد أهم أساليب المقاومة التي لا يمكن الاستهانة بها.

أهم الحلول لطائرات غزة الورقية:

تعيش المستويات الأمنية والسياسية في إسرائيل حالة من الضغط الميداني، بسبب استمرار الطائرات الورقية المشتعلة التي يطلقها الفلسطينيون من قطاع غزة نحو الحقول الزراعية الإسرائيلية الحدودية، وتسببها بحرائق واسعة؛ ونقل موقع القناة السابعة التابع للمستوطنين عن وزير الأمن الداخلي، غلعاد أردان، قوله إن "الحرائق التي تسفر عن إرسال هذه الطائرات هي محاولات قتل، ما يتطلب إطلاق النار باتجاه من يطلقها؛ لأن آثارها المدمّرة تطال الحقول الزراعية في معظم مستوطنات غلاف غزة". وأكّد أردان، وهو وزير الشؤون الإستراتيجية، أنه "لا بدّ من البحث عن حلول تكنولوجية خلاقة لوقف تهديد الطائرات الورقية، بجانب وجود سياسة واضحة تخص إطلاق النار على مطلقى هذه الطائرات، والتعامل معهم تماماً كمن يطلق القذائف الصاروخية باتجاه إسرائيل". وأضاف أنه "لا فرق بين الاثنين، فالحرائق هي محاولة قتل، وفي الوقت الذي أصدرت تعليماتي للشرطة في القدس بمعاملة راشقي الحجارة على أنهم يعرضون حياة الإسرائيليين للخطر، فإنني أتوقع أن يتعامل الجيش مع مرسلي هذه الطائرات من غزة بذات خطورة من يطلق صاروخاً أو قذيفة، لأن هذه الطائرة تشبه القنبلة الموقوتة، ويجب التعامل معها في الوقت المناسب منعاً لأي خطر قد يقع".

الجنرال رونين إيتسيك قال في صحيفة إسرائيل اليوم إن "الحلّ الأمثل لوقف ظاهرة الطائرات الورقية المشتعلة يتمثل في التواجد العسكري الإسرائيلي على الأرض، وإلا فإن حياة المزارعين الإسرائيليين سيغلب عليها التشويش والقلق، ما يجعل المستوى السياسي الإسرائيلي مسؤولاً عن استمرارها، لأنه لا يمنح الجيش صلاحية تنفيذ إقامة منطقة عازلة على حدود القطاع؛ وأضاف أن "هناك صعوبة جدّية في التعامل مع هذه الطائرات الورقية، التي تؤدي لحرائق تضرب الاقتصاد الزراعي الإسرائيلي، وتتسبب بأضرارٍ كبيرة، ولذلك فإن المسؤولية عن استمرارها تقع على عاتق المستوى السياسي الإسرائيلي". وختم قائلاً "لا يمكن منع إرسال أي طائرة ورقية من غزة باتجاه إسرائيل إلا من خلال وجود قوات عسكرية على الأرض، والسيطرة الميدانية على المنطقة العازلة، لكن عملية هجومية من هذا النوع تتطلب موافقة من المستوى السياسي، وإلا فإن شيئاً لن يتغير، ومع مرور الوقت سوف تتحول الحقول الزراعية الخضراء إلى سجادة سوداء بسبب الحرائق".

وزير المالية، موشيه كحلون، قدّم "إحصاءات رقمية دقيقة عن حجم الأضرار الناجمة عن ظاهرة الطائرات الورقية المشتعلة، حيث بلغت مساحة الحقول الزراعية المحترقة قرابة خمسة آلاف دونم، ما يعني توجيه ضربة قوية لاقتصاد الدولة". وأضاف أن "القطاع الزراعي الإسرائيلي بات في الآونة الأخيرة تحت تهديد هجمات مركزة، وسلسلة لا تتوقف من إطلاق هذه الطائرات، ولذلك قررت اعتبار أصحاب الحقول المحروقة ضحايا الهجمات المُعادية، ويستحقون الحصول على التعويض من الدولة بهذا التوصيف، ومنحهم المبالغ المالية اللازمة للتغلب على هذه الخسائر الباهظة".

وقد قرّر وزير الزراعة الإسرائيلي، أوري أريئيل، منح المزارعين المتضررين من هذه الطائرات مبلغ ١٦ مليون شيكل، كجزء من خطة تقوم بها عدد من الوزارات الحكومية لمواجهة هذا التهديد الجديد. وأن "هناك فكرة تم تداولها تتلخّص في استخدام طائرات حربية لملاحقة الطائرات الورقية المشتعلة المرسلّة من قطاع غزة، وبموجب الفكرة يتم إرسال كل طائرة قتالية نحو الطائرة الورقية، وبمجرد الاقتراب منها فإن مسارها سينحرف من شدة الدخان المنبعث من محركات الطائرات القتالية".

وأضاف "أنه" في ضوء حالة الإحباط الإسرائيلية الناجمة عن عدم إيجاد حلول سريعة للطائرات الورقية، فقد عقد مكتب رئيس الحكومة اجتماعاً طارئاً لبحث الخيارات المتاحة مع استمرار هذه الظاهرة، ولكن بعد فحص الفكرة من الناحية التطبيقية فقد ثبت فشلها وعدم جدواها". وأشار إلى أن "تنتياهو أصدر تعليماته لوزير المالية لاستقطاع أموال التعويضات للمزارعين الإسرائيليين من أموال الضرائب الخاصة بالسلطة الفلسطينية، وهي خطوة تعترضها صعوبات قانونية وعملية كثيرة".

كارثة في غلاف غزة

وأفاد موقع (سروجيم) الإسرائيلي، أن كارثة حقيقة وقعت في مناطق غلاف غزة، مع ازدياد رقعة الحرائق نتيجة الطائرات الورقية التي يطلقها الشبان من قطاع غزة، باتجاه المستوطنات المحاذية للقطاع. وقال الموقع: الأمر غير طبيعي، تسعة حرائق متزامنة، في غلاف غزة بفعل طائرات ورقية حارقة، لم يبق الكثير من العشب الأخضر، بل اللون الأسود هو سيد الموقف.

بدوره، قال موقع صحيفة (يديعوت أحرونوت)، القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل، وجدوا حلاً للأنفاس وقذائف الهاون، ولم يجدوا حلاً للطائرات الورقية؛ أما داني عطار رئيس الصندوق القومي اليهودي، فقد أكد أنهم سيقاضون حركة حماس بسبب الأضرار البيئية التي ألحقتها بالغابات في غلاف غزة، بفعل الطائرات الورقية الحارقة.

وفي وقتٍ لاحقٍ أفاد مصدر عسكري بأن هناك تغيير في سياسة جيش الاحتلال لوأد مسيرات العودة، متوقعاً بإستهداف مُطلق الطائرات الورقية الحارقة؛ وقال المصدر العسكري لموقع ٠٤٠٤: "قريباً جداً سنقوم بإنهاء خطر الطائرات الورقية، وذلك عند تحديد المكان الذي تنطلق منه الطائرات والبالونات الحارقة ستقوم قواتنا بإطلاق النار عليه بدقة لمنع إطلاقها".

تعويضات أضرار الحرائق

وصادقت لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست بالإجماع، على مقترح تقدّم به رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، لاقتطاع أموال التعويضات التي تدفع لسكان غلاف غزة بسبب أضرار الحرائق التي اندلعت هناك من أموال الضرائب التي تحول إلى السلطة الفلسطينية؛ وجزء كبير من ميزانية السلطة الفلسطينية يأتي عن طريق الاحتلال، الذي يحوّل للسلطة شهرياً دفعات ضريبية تقوم بجبايتها من البضائع الفلسطينية التي تُنقل عبر الموانئ والمعابر الإسرائيلية؛ ويبلغ متوسط قيمة إيرادات المقاصة (الضرائب الشهرية)، التي تجبها إسرائيل وتحولها للسلطة الفلسطينية، نحو ١٨٠ مليون دولار أميركي، وفق أرقام وزارة المالية الفلسطينية؛ وبدون هذه الأموال لن تستطيع الحكومة الفلسطينية الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه الموظفين والمؤسسات الحكومية، وفق تصريح سابق لرئيس الوزراء الفلسطيني، رامي الحمد لله.

بوادر خطة دولية للتخفيف عن غزة

ذكرت إذاعة جيش الإحتلال، أن إسرائيل قررت إدخال عملات نقدية وورقية جديدة إلى قطاع غزة؛ وأنه سيتم إدخال كميات كبيرة من تلك الأموال إلى البنوك في قطاع غزة لاستبدالها بالعملات القديمة مشيرةً إلى أنه سيتم إدخال أيضا أوراق نقدية جديدة من الدولار.

وحسب الإذاعة فهذه الخطوة تأتي في إطار خطة واسعة النطاق تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لتخفيف الحصار على المواطن البسيط داخل قطاع غزة؛ ويشار إلى أن الحديث يدور عن خطة شاملة بمباركة كل من وزير الجيش ليبرمان ورئيس الأركان أيزنكوت، من أجل تخفيف الحصار عن مواطني القطاع. وستقوم الأردن وفقاً للخطة المذكورة بنقل مليون دينار أردني نقداً، إلى قطاع غزة كما ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإدخال ملايين الدولارات الورقية نقداً إلى قطاع غزة أيضاً.

وأشارت إلى أن الرئيس عباس يعارض تطبيق هذه الخطة بشكلٍ مطلق، كما أنه يضع الحواجز والعراقيل أمام تنفيذها .

نقلت صحيفة الحياة اللندنية عن مصدر أممي قوله إنه "لا يوجد أي شيء حقيقي أو ملموس حتى الآن لدى الأمم المتحدة أو ملادينوف" بشأن غزة؛ وأن "أي حل أو خطة يجب أن تحظى بموافقة الأطراف الثلاثة الرئيسة، وهي "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية ومصر" فضلاً عن حركة "حماس" التي تحكم قبضتها على القطاع؛ وأن أي حل، حتى ولو كان إنسانياً، "يجب أن يكون في إطار حل سياسي شامل وعادل ومستنداً إلى قرارات الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة".

و"هناك مسارات وجهات تبحث عن حلول للأزمات الإنسانية في القطاع، من بينها دول قريبة وأخرى بعيدة نسبياً تربطها علاقات قوية مع إسرائيل وحماس".

وحسب الصحيفة اللندنية، يراقب الفلسطينيون في قطاع غزة عن كثب، ومن دون رفع سقف أحلامهم أو توقّعاتهم، الحراك والتطورات الجارية في إسرائيل والإقليم وعلى المستوى الدولي لإيجاد حلول للأوضاع الكارثية غير المسبوقة في القطاع.

ويخيم التشاؤم، أو على الأقل عدم التفاؤل، بقرب انفراج أزمت مفتوحة على المجهول منذ سنوات طويلة، من بينها الحصار الإسرائيلي، والانقسام الداخلي، و"العقوبات" التي تفرضها السلطة الفلسطينية على القطاع، والكهرباء والمياه، والصحة والتعليم، والبنى التحتية والبطالة والفقر وحرية الحركة، وفق الصحيفة.

وعلى أهمية الحلول الإنسانية والاقتصادية، يخشى مليوناً فلسطينياً في القطاع من أن تفرض "إسرائيل" والولايات المتحدة عليهم حلولاً إنسانية أو اقتصادية بعيداً عن حل سياسي ينهي احتلالاً إسرائيلياً دام ٥١ عاماً، ويحقق لهم حلم العودة والحرية وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس؛ ويسود القلق في صفوف الفلسطينيين رسمياً وحزبياً وشعبياً من أن تكون خطط "إنقاذ غزة" أو تقديم إسرائيل أي تسهيلات للقطاع في إطار تنفيذ "صفقة"، سيعلمها الرئيس الأميركي على أرض الواقع، وأن يتم فصل القطاع عن بقية فلسطين، وإقامة كيان مستقل فيه تحت حكم حركة "حماس"، على رغم أن الحركة تنفي بشدة التساوق مع الصفقة أو هذه المشاريع المشبوهة.

وكانت صحيفة "معاريف" العبرية قالت إن "ملادينوف" يعدّ خطة كبيرة لبناء مصانع وبنية تحتية لإعادة إعمار القطاع من أموال سيتم تجنيدها من الدول المانحة؛ وقالت مصادر سياسية إسرائيلية للصحيفة: إن "ملادينوف" يعمل من دون توقّف لإنجاز تلك الخطة التي تركز في معظمها على الخطة التي وضعها الحاكم العسكري الأسبق المنسّق الجنرال يوف مورديخي (المنتية ولأيته قبل أكثر من شهر)، والحديث يدور عن إقامة مصانع وبنى تحتية في غزة وأيضاً في سيناء بأموال يتم تجنيدها من المجتمع الدولي".

وفي هذا الإطار، كشف صالح رأفت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عن اجتماع مصري إسرائيلي فلسطيني دعا له ملا دينوف؛ من أجل مناقشة الوضع الإنساني في غزة، مشيراً إلى أنه "تم رفض ذلك من قبل القيادة الفلسطينية".

كشفت صحيفة (هآرتس)، عن بعض التسهيلات التي قد تُقدم لقطاع غزة، ونوقشت في اجتماع المجلس السياسي الأمني المصغر بحكومة نتياهو (كابينت) والتي ستناقش لاحقاً. ومن بين الخطط إنشاء محطة لتحلية المياه؛ إنشاء خط جديد للتيار الكهربائي، بهدف مضاعفة كمية الكهرباء لقطاع غزة؛ مد خط أنابيب للغاز الطبيعي من إسرائيل إلى غزة؛ إقامة منشأة الصرف الصحي وموقع لجمع النفايات، إضافة إلى تطوير منطقة (إيرز) الصناعية، وغير ذلك.

وكان كبار المسؤولين في الجهاز الأمني الإسرائيلي، قد حذروا مؤخراً من انهيار اقتصادي (مطلق) في قطاع غزة، وخاصة شبكات البنية التحتية المدنية. ومؤخراً ناقش (الكابينت) الوضع الاقتصادي في قطاع غزة، وخلال المناقشة لم يتم اتخاذ قرارات بشأن التسهيلات الإنسانية، وإنما جرت مناقشة الخطط التي تمت الموافقة عليها في السابق في مجال البنية التحتية؛ وكان بنيامين نتياهو قد قال خلال جولته الأوروبية: "إن إسرائيل تدرس كيفية منع الانهيار الإنساني في قطاع غزة".

ومنع التباين بالمواقف والخلافات بين أعضاء المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية "الكابينيت"، من اتخاذ أي قرارات جوهرية بمنح التسهيلات لقطاع غزة والتي من شأنها أن تسهم إلى تخفيف الحصار المفروض على القطاع منذ ١٢ عاماً.

وانفضت جلسة "الكابينيت" التي عقدت في المقر السري تحت جبال القدس دون اتخاذ القرارات، بينما ركزت الجلسة على خطوات إنسانية ارتجالية على المدى القصير والتي صودق

على بعضها سابقاً في مجالات المياه والكهرباء والصحة والعمل ولم يتم اشتراط تنفيذها باستعادة الأسرى.

وبانعدام قرارات جوهريّة تبدّدت آمال بعض الوزراء وأعضاء "الكابينيت" الذين توقعوا جلسة حاسمة للنظر في حلول إستراتيجية على المدى البعيد لبلورة سياسة إزاء قطاع غزة.

(أونروا): ٨٠% من سكان غزة يعتمدون على المساعدة الإنسانية

قالت منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، "إن ٨٠% من السكان في غزة يعتمدون على المساعدة الإنسانية"؛ ويواجه قطاع غزة، وفق تقرير للمنظمة الأممية، أزمة إنسانية تزداد سوءاً، ويبقى الحصار البري والبحري والجوي الشامل المفروض من قبل إسرائيل، والذي يدخل عامه الـ ١٢، إلى جانب الانقسام الفلسطيني والقيود المفروضة من قبل السلطات المصرية على معبر رفح، المسبب الأساسي في تردي الأوضاع الإنسانية والاجتماعية-الاقتصادية في غزة المزدهم بمليوني إنسان.

وقالت: "في انتهاك إسرائيل لالتزاماتها القانونية تحت القانون الدولي، فإن القيود المشدّدة على حركة الأفراد والبضائع تستمر في عقاب السكان بشكل جماعي والتأثير بشكل سلبي على جميع مناحي الحياة في غزة وتهدد في تحقيق حقوق الانسان الأساسية".

وبحسب نشرة صدرت مؤخراً عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، فإن الفلسطينيين في غزة يواجهون معدل انقطاع في الكهرباء يصل إلى ٢٠ ساعة يومياً، ويحصلون على معدل ٧٢ لتر مياه للفرد فقط مقارنة مع الحد الأدنى الذي حددته منظمة الصحة العالمية وهو ١٠٠ لتر للفرد في اليوم.

وأشارت إلى أنه في إبريل ٢٠١٨، تم تصريف ١٠٨,٠٠٠ لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى البحر يومياً، مسببةً "الحاجة الحيوية للأكسجين" - وهو مؤشر لمستويات تلوث المياه - بمقدار ٢٤٢ ميليغرام/التر مقارنة بالمعيار العالمي ٦٠ ميليغرام/التر؛ إضافة إلى ذلك، فقط ٥٨% من طلبات المرضى للخروج من غزة عبر إسرائيل حصلت على موافقة في الربع الأول من عام ٢٠١٨ بينما ٤٢% تم تأخير أو رفض طلباتهم.

وبيّنت أنّه في نفس فترة إعداد التقرير، ازدادت مستويات البطالة العامة في غزة إلى ٤٩,١%، وأصبح ٨٠% من السكان في غزة يعتمدون على المساعدة الإنسانية.

جولة بالمنطقة لتسويق صفقة القرن

أفادت صحيفة (القدس)، أن فريق الرئيس الأميركي دونالد ترامب لعملية السلام، المكوّن من جاريد كوشنير صهر الرئيس، ومبعوثه للمفاوضات الدولية جيسون غرينبلات، ومايرا ريكاردل، نائبة مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي جون بولتون، سيبدأ اعتباراً من يوم الأربعاء ٢٠ حزيران، جولته في المنطقة والتي ستستمر حتى ٢٥ حزيران، وذلك لتسويق (صفقة القرن) وحشد الدعم لها والضغط على الفلسطينيين والأردن للقبول بها.

ومن المتوقع أن يزور الوفد الأميركي إلى جانب إسرائيل، كلاً من مصر والأردن والسعودية، ومن غير المتوقع أن يلتقي الوفد أي مسؤول فلسطيني في هذه الجولة، حيث أن الفلسطينيين لم يلتقوا بممثلي الحكومة الأميركية منذ إعلان ترامب اعترافه بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل يوم ٦ كانون الأول ٢٠١٧ الماضي، واتّخذت الإدارة الأميركية عدداً من الإجراءات بهدف تركيع الفلسطينيين وإنهاء القضية الفلسطينية من بينها قطع المساعدات عن "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ووقف المساعدات عن السلطة الفلسطينية، وسنّ عددٍ من القوانين

في الكونغرس لمحاصرة الفلسطينيين مثل تمرير قانون (تايلور فورس) الذي يجرم الدعم المالي لأسر الشهداء والأسرى الفلسطينيين، ومحاولة تمرير قوانين في الكونغرس من شأنها أن تجريم حركة مقاطعة إسرائيل والنشاطات التي يقوم بها مناصرو القضية الفلسطينية، خاصة في حرم الجامعات الأميركية المختلفة.

ومُنيت الإدارة الأميركية بهزائم متعاقبة على المستوى الدولي، خاصة في مجلس الأمن والجمعية العامة في الأمم المتحدة، بسبب قراراتها التي تتبني مواقف الاحتلال بشكل كامل وتدفع لتنفيذ الأجندة الاستيطانية، وكان آخرها الفيتو الأميركي في مجلس الأمن في الأول من حزيران الجاري حين صوت المجلس على مشروع القرار الذي تقدّمت به الكويت لحماية الفلسطينيين من البطش الإسرائيلي، علماً أن المشروع الكويتي حصل على ١٠ أصوات مع، وواحد ضد، (صوت الولايات المتحدة فقط) فيما امتنع أربعة أعضاء عن التصويت (بريطانيا، بولندا، هولندا واثيوبيا).

وأثار المشروع الكويتي الهادف توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني غضب الإدارة الأميركية، حيث كشفت مصادر دبلوماسية في العاصمة الأميركية عن لقاء "عاصف" الأسبوع الماضي بين جاريد كوشنر مستشار الرئيس الأميركي وصهره، وبين سفير الكويت في واشنطن الشيخ سالم عبد الله الجابر الصباح، عبّر فيه كوشنر عن انزعاجه من موقف الكويت في مجلس الأمن بشأن التطورات الأخيرة في فلسطين.

ووفقاً لهذه المصادر، فإن كوشنر عقد لقاء "قصيراً جداً" مع السفير الكويتي، عاتبه فيه على الموقف الكويتي في مجلس الأمن، وأبلغه بأن موقف الكويت هذا "أخرجه شخصياً أمام مسؤولي الإدارة الأميركية وأمام دول صديقة لأميركا" مدّعياً أنه (كوشنر) كان يعمل مع السعودية ومصر على إنجاز بيان مشترك عربي أميركي، يتعلق بالأوضاع في غزة.

وقال كوشنر، في معرض اتهاماته لسفير الكويت: "إن الكويت خارج الإجماع العربي، مع أنها تدّعي أنها تمثل الكتلة العربية في مجلس الأمن"؛ وأضاف: "أنتم بهذا الفعل دفعتمونا إلى تأجيل هذا الموقف المشترك حتى تتضح لنا الرؤية".

جولة ننتياهو الأوروبية

زار بنيامين ننتياهو ثلاث دول إوروبية، هي: ألمانيا وفرنسا وبريطانيا؛ وفي الدول الثلاثة واجه رفضاً لسياساته، ودعوة لإعادة النظر بخياراته السياسية على أكثر من مستوى وصعيد، وخاصة في الملفين الفلسطيني والإيراني، هذا بالإضافة لبروز تناقض في المواقف بينه وبين مسؤولة ملف السياسة الخارجية في دول الإتحاد الأوروبي، موغريني، ممّا دعاه لأن يرفض اللقاء بها؛ وبدورها أعلنت عن إلغاء زيارة لها لإسرائيل.

وفي المسائل الخلافية، التي شهدتها المحادثات، أكد المسؤولون الأوروبيون بشكل واضح وصريح فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، أنهم مع خيار المحافظة على الإتفاق، ومواصلة العمل به (١+٥)، لأنه يخدم التوجّهات السياسية والاقتصادية والأمنية الأوروبية والعالمية، ويحول دون إقدام إيران على تجاوز ما تم الإتفاق عليه في عمليات التخصيب.

أما على الصعيد الفلسطيني فكان الإختلاف واسعاً ومتشعباً، فأولاً أكد جميع الزعماء الأوروبيون على ضرورة التمسك بخيار حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧؛ ثانياً رفضوا مواصلة عمليات الإستيطان الإستعماري في أراضي دولة فلسطين المحتلة، وطالبوا ننتياهو بوقف عمليات الهدم للقرى والتجمعات البدوية الفلسطينية في خان الأحمر وغيرها؛ ثالثاً رفضوا وأدانوا عمليات القتل المجانية للمواطنين الفلسطينيين الأبرياء، الذين يتظاهرون سلمياً للأسبوع الحادي عشر في مسيرات العودة. وإستنكروا بشدة عمليات القتل للأطفال والنساء

والصحفيين، وخاصة ما حصل في عملية القتل الجبانة لملاك الرحمة، رزان النجار. ودعوا في ذات الوقت لرفع الحصار عن قطاع غزة.

وعلى أهمية ما أبداه القادة الأوروبيون من مواقف داعمة لخيار السلام وحل الدولتين على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وبالتالي رفض الإستيطان الإستعماري، ورفض عمليات القتل الجبانة للمواطنين الفلسطينيين، إلا أن تلك المواقف لم ترق إلى مستوى الطموح، حيث كانت تملّي الضرورة عليهم جميعاً، التلويح بإستخدام ورقة العقوبات الإقتصادية والتجارية في حال لم تستجب حكومته المارقة للقانون والأعراف ومرجعيات عمليات السلام، وأيضاً المبادرة للإعتراف بدولة فلسطين، ودعم التوجهات الفلسطينية في الأمم المتحدة لرفع مكانة فلسطين لدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

وقد حدّر ماكرون، في لقاءه مع نتنياهو، جميع الأطراف من "تصعيد" قد يؤدي إلى اندلاع "نزاع" بعدما أعلنت إيران خطة لزيادة قدرتها على تخصيب اليورانيوم، بينما دعا نتنياهو إلى ممارسة "ضغوط قصوى" على طهران لمنعها من امتلاك سلاح ذري؛ وأكد ماكرون من جديد تمسك الأوروبيين بالاتفاق النووي مع إيران على الرغم من انسحاب الولايات المتحدة منه واعتبار إسرائيل النص غير فعال لمنع إيران من امتلاك قنبلة نووية؛ ودعا إلى استكمال الإنفاق عبر البحث مع إيران في نشاطاتها البالستية وتأثيرها الإقليمي.

من جهةٍ أخرى، وصف ماكرون "القرار الأميركي بإعلان القدس عاصمة" لإسرائيل، بأنه خطأ؛ لكنه أكد أن فرنسا لن ترد على هذا القرار باعتراف أحادي بفلسطين.

وقال إن "تجربة الأسابيع الماضية كشفت شيئاً، وهو أن الأحادية التي لا تحترم الآخرين تسبب العنف"، في إشارة إلى المواجهات الدامية التي تلت اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لإسرائيل؛ وأضاف "عندما يتم الاحتفال بحدث كهذا ويموت ناس، لا اعتبر ذلك احتفالاً"، في

إشارة إلى استشهاد ٦٤ فلسطينيا في اليوم الذي كانت الولايات المتحدة تحتفل فيه بنقل سفارتها من تل أبيب الى القدس.

تذمر إسرائيلي من أوروبا

سيطر التوتر في العلاقات الإسرائيلية الأوروبية على تغطية صحافة العدو، وهي تتابع زيارة بنيامين نتنياهو لبعض الدول الأوروبية؛ وذكر المراسل السياسي لصحيفة ידיعوت أحرونوت إيتمار آخنر أن "التوتر في العلاقات وصل ذروته بإعلان نتنياهو رفضه استقبال فيديكا موغيريني وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي خلال زيارته المزمعة الأسبوع القادم، الأمر الذي دفعها لإلغاء الزيارة"؛ ونقل عن مصدر سياسي إسرائيلي مطّلع أن "مواقف موغيريني باتت مُعادية جداً لإسرائيل، مما يؤكد أن تل أبيب تجد نفسها في مرحلة مواجهة عاصفة مع بروكسل، لسببين اثنين: المعارضة الأوروبية للانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، ورفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارات الأوروبية إليها".

وأضاف أن "الاتحاد الأوروبي منع سفراءه في إسرائيل من المشاركة في حفل افتتاح السفارة الأمريكية في القدس الشهر الماضي، ويواصل الاتحاد إدانة إسرائيل بصورة دائمة بسبب استمرارها في البناء الاستيطاني، فضلا عن الموقف الأوروبي من المواجهات الدائرة على حدود قطاع غزة".

وختم بالقول أن "موغيريني عقّبت على المؤتمر الصحفي الذي عقده نتنياهو في نيسان/ أبريل حول أسرار المشروع النووي الإيراني أن نتنياهو لم يقدم خروقات إيرانية للاتفاق الموقع مع الدول العظمى حول مشروعها النووي الموقع في ٢٠١٥".

وكانت صحيفة ידיعوت أحرונوت قد قامت بتغطية موسعة لزيارة نتتياهو إلى بريطانيا التي تخللها مشاركته في مؤتمر دراسي لمؤسسة "policy exchange" في لندن، قال فيه "إن إسرائيل قدمت مساعدات أمنية كثيرة للقارة الأوروبية أنقذت أرواح العديد من البريطانيين والأوروبيين، ومع ذلك فإنني أعلم أن هناك سوء فهم في المواقف بين إسرائيل وأوروبا لما يحدث في غزة والشرق الأوسط عموماً".

وأضاف: "أمل أن الناس في بريطانيا تنظر بصورة منطقية للصورة كاملة لما يحدث من تطورات المنطقة والعالم، لأن غرب أوروبا ما زالت لم تستوعب أن العالم يتغير، لقد منعت إسرائيل هجمات مسلحة دامية كانت ستقع في عواصم أوروبية بفضل تعاونها الأمني مع أجهزة الاستخبارات الغربية".

المراسلة السياسية لموقع ويلا الإخباري تال شاليف قالت إن "زيارة نتتياهو إلى أوروبا تركزت بتحشيد ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، لمواجهة النفوذ الإيراني في سوريا، رغم العداء الأوروبي المعلن لنتتياهو الذي يصفونه في الاتحاد بأنه صديق ترامب الحميم". وأضافت أن "نتتياهو توقع أن تكون زيارته لدول الاتحاد الأوروبي معقدة وإشكالية لأكثر من سبب: فقد تضمنت اللقاء الأول له مع ميركل في ألمانيا، وماكرون في فرنسا، وماي في بريطانيا، منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، حيث يعتبر الأوروبيون أن نتتياهو هو المبعوث الشخصي لترامب، ومارس ضغوطه على واشنطن لاتخاذ هذا القرار الإشكالي".

وأوضحت أن "إسرائيل التي تستعد لجولة مواجهة جديدة في غزة، يواجهها موقف أوروبي يُبدي تدمره من ارتفاع أعداد الشهداء الفلسطينيين بئران الجيش في المظاهرات الأخيرة". وأن "الجانبين، الإسرائيلي والأوروبي، فضلاً أن يبحث خلال زيارة نتتياهو القواسم المشتركة ويتجنباً نقاط الخلاف، فقد بدا واضحاً أن نتتياهو لم يطلب من تلك العواصم الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، رغم حديثه عن تهديد التواجد الإيراني في سوريا، فيما لم تحاول أوروبا فرض

حل الدولتين مع الفلسطينيين خلال المباحثات مع نتنياهو، حتى أن كلمة "مستوطنات" بالكاد سمعت، مع استمرار توافد المتظاهرين الأوروبيين المؤيدين للفلسطينيين في الشوارع الأوروبية.

الكاتب بصحيفة إسرائيل اليوم، أريئيل كهانا، تحدّث عن أن "الفجوات القائمة بين إسرائيل وأوروبا انتقلت من الزعماء إلى الجماهير في الجانبين، وفي حين شهد الجانب الأيمن من شارع دوانينغ ستريت خلال لقاء نتنياهو مع ماي، مظاهرة صغيرة من اليهود الذين يحملون أعلام إسرائيل، فقد كان في مواجهتهم مظاهرة كبيرة مع مطبوعات وميكروفونات وأصوات عالية ممن يحملون أعلام فلسطين، وهم من الفلسطينيين وداعميهم الأوروبيين". وأضاف بأن من الشعارات التي رفعت في المظاهرة "نتنياهو قاتل، يجب قتل المستوطنين"، وهذه المظاهرات تتكرر كلما حط نتنياهو رحاله في لندن، كما تكرر الأمر ذاته في المظاهرة المؤيدة للفلسطينيين قبالة قصر الإليزيه في باريس، حيث اجتمع نتنياهو مع ماكرون، حتى في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع ميركل في برلين وجهت إليه أسئلة معادية، وهي أحداث أظهرت أن إسرائيل كما لو أنها تنزف.

"كل هذه الأجواء الأوروبية المعادية لإسرائيل تؤكد أن الأخيرة تجد نفسها في مشكلة جدية أمام الرأي العام الأوروبي، رغم أنها توفر معلومات أمنية لإنقاذ حياة العديد من الأوروبيين في العواصم التي تشهد أجواء معادية لها".

سيناريوهات الحل النهائي مع الفلسطينيين

أعدّ معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، مشروع دراسي موسع عمل عليه خلال العام الماضي، ويهدف إلى بحث السيناريوهات المتوقعة على صعيد حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وقال المعهد أنّه وضع ستة خيارات وبدائل أساسية في نظريته المستقبلية لحل الصراع مع الفلسطينيين، وهي: "استمرار الوضع القائم، على أساس حلّ الدولتين، عملية إسرائيلية للانفصال عن الفلسطينيين، ضم المستوطنات، أو ضم كل مناطق سي في الضفة الغربية، دولة واحدة مع حقوق كاملة للفلسطينيين، دولة واحدة مع حقوق محدودة للفلسطينيين، وقد تم بحث جميع هذه السيناريوهات بالنظر إلى الواقع المحلي الفلسطيني، والعربي الإقليمي، والدولي، بما في ذلك فحص الفرص والتهديدات لكل خيار على إسرائيل".

ومن الخيارات التي بحثها المعهد الذي يترأسه الجنرال عاموس يادلين، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، مستقبل العلاقة مع السلطة الفلسطينية، حيث "تراوح التقييم بين أربعة احتمالات: سلطة قوية متعاونة مع إسرائيل، سلطة معادية لإسرائيل، سلطة فاشلة غير مسيطرة على الأرض، قطاع غزة ككيان مستقل ومنفصل عن الضفة الغربية".

وأوضح المعهد أن المشروع "بحث مستقبل العلاقة مع الدولتين اللتين وقّعتا مع إسرائيل اتفاق سلام وهما: مصر والأردن، وناقش إمكانية استمرار العلاقة معهما كما هي اليوم، بما في ذلك التعاون الاستراتيجي، أو تحولهما بسبب بعض التطورات إلى دولتين معاديتين لإسرائيل".

وقال المعهد إن "العديد من هذه السيناريوهات تصل في نهاياتها إلى واحد من اثنين من الخيارات النهائية لمستقبل الصراع: إما حل الدولتين بنشوء دولة فلسطينية كاملة السيادة، أو منقوصة السيادة، أو دولة واحدة مع مساواة كاملة في الحقوق، أو عدم مساواة فيها".

وأوضح أنه بالنسبة لحل الدولتين فما زال موضوعاً على الجدار، رغم مضي الكثير من الوقت الذي تخلّله فرض حقائق على الأرض، صعّبت تطبيق هذا الحل، لأن الأمر منوط بقيادة الشعبين، القدرة على اتّخاذ قرارات حازمة وصعبة، إضافة لدور الدول العربية البراغماتية بإنجاح بناء الدولة الفلسطينية".

وعند الحديث عن سيناريو الانفصال الإسرائيلي عن الفلسطينيين، قال المعهد المتخصص في مجالات شؤون الأمن القومي والجيش، والصراع، والتوازن العسكري في الشرق الأوسط، والحرب الإلكترونية، إنه قد يتم "سواء بشكلٍ منسّق معهم، أو بصورة أحادية الجانب من قبل إسرائيل، وهو خيار سيحافظ على المصالح الحيوية لإسرائيل، في الوقت الذي تشهد فيه عملية السلام انسداداً في الأفق، مما قد يمنع الوصول في الحال إلى احتمالية تدهور الأمور لخيار الدولة الواحدة".

ضم المستوطنات

وينتقل المعهد بالحديث عن "خيار ضم المستوطنات، فهو آخذ بالتعزّز مع مرور الوقت، في حال تحولت السلطة الفلسطينية إلى كيان معادٍ، أو أن يكون مصيرها التفكك، ممّا قد يسفر عن تقوية حركة حماس والمجموعات السلفية في الساحة الفلسطينية، ويشكل خطراً على عدم صعود العناصر المعتدلة في حركة فتح، ولذلك فإن خيار ضم المستوطنات قد يقرب أكثر فأكثر من سيناريو الدولة الواحدة، ويحبط أي إمكانية لإنجاح حل الدولتين للشعبين، مع أن خيار الضم قد يحمل ضمناً فرضية تعزز خيار الدولة الواحدة دون إعلان رسمي".

ويصل المعهد في خلاصته إلى القول أن "استمرار الوضع القائم قد يشكل الخيار الأكثر تفضيلاً، لأنه أكثر عملية، في ظل الأجواء السائدة في الساحة الفلسطينية والشرق الأوسط، فضلاً عن المشهد السياسي في إسرائيل، مع العلم أن هناك احتمالية لنشوء تطورات سياسية على الأرض من شأنها تقوية فرص حل سياسي يقوم على الفصل بين كيانين سياسيين منفصلين".

ويضيف أنه "من مصلحة إسرائيل بقاء السلطة الفلسطينية قوية ومسؤولة، يقوم معها بتنسيق أممي فعال، لمواجهة الجماعات المسلحة وعلى رأسها حماس، لأن تقوية طرف فلسطيني ملتزم بالعملية السياسية يشكّل دعماً لمصالح إسرائيل".

ويعترف المعهد الذي ينشر أبحاثه في أنحاء العالم، بأن "المجتمع الإسرائيلي ما زال يدعم بأغلبه الانفصال عن الفلسطينيين، وحل الدولتين للشعبين، وليس هناك من أفق حول موافقة الإسرائيليين على منح الفلسطينيين حقوقاً كاملة في حل الدولة الواحدة، لكن المجتمع الإسرائيلي ليس ناضجاً بما فيه الكفاية لتقديم تنازلات جدية للدفع باتجاه الحل السياسي مع الفلسطينيين".

ويقرّ المشروع البحثي الإسرائيلي، أنه "في كل سيناريو من السيناريوهات الستة لمستقبل الحل مع الفلسطينيين تبرز ثلاثة تهديدات أمنية: الأولى تهديدات منظمة عبر قيام خلايا مسلحة بإطلاق النار على طرق الضفة الغربية باتجاه الجيش والمستوطنين، وعمليات انتحارية في قلب المدن الإسرائيلية، واستهداف مواقع حيوية استراتيجية إسرائيلية مثل مطار بن غوريون، وتهديدات على شكل هبات شعبية فلسطينية ضد استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك عودة ظاهرة العمليات الفردية، وتهديدات قد تصل حد التدهور إلى وضع تصعيد عسكري بمشاركة منظمات مسلحة تتشارك مع أجهزة الأمن الفلسطينية".

الفرص والتهديدات

ووضع الباحثون جملة توصيات في نهاية مشروعهم البحثي للتعامل الإسرائيلي مع هذه التهديدات الأمنية بأشكالها الثلاثة، وتقوم على عشر من الأدوات والحلول التالية: الأول الحد من تسليح الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والثاني تعزيز حرية الحركة للجيش الإسرائيلي في عمق الأراضي الفلسطينية استمراراً لعمليات تفكيك البنى التحتية للمنظمات المسلحة، والثالثة توثيق

التسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والرابعة تحسين قدراتها في مجال الأمن الداخلي في الضفة الغربية، وفي المستقبل قطاع غزة، إن تمكنت من ذلك".

وأضاف المشروع أن "الأداة الخامسة لمواجهة التهديدات الأمنية تكمن في تعزيز السيطرة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية الكاملة على غور الأردن، في المجالات: الجوية والبرية والكهرومغناطيسية، والسادسة الفحص الأمني على المعابر الحدودية، والسابعة تنسيق التعاون الأمني مع مصر والأردن، خشية تهريب أسلحة وعناصر قتالية، والثامنة استكمال الجدران الأمنية وإغلاق الثغرات فيها، والتاسعة تحسين ظروف العمل للعمال الفلسطينيين داخل إسرائيل، في أوقات الهدوء، والعاشر القيام بإجراءات اقتصادية اجتماعية وتشغيلية لتحسين ظروف الفلسطينيين بهدف تهدئة الأوضاع الأمنية".

الحماية الدولية للشعب الفلسطيني

مندوب فلسطين لدى الأمم المتحدة، السفير رياض منصور قد قال: "إن اجتماعات حثيثة عُقدت لتحديد خطوات التحرك بعد استخدام الولايات المتحدة لحق النقض (فيتو) في مجلس الأمن، على مشروع قرار توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني"؛ وأوضح أنه تم التواصل مع اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية ضد المدنيين في الأراضي المحتلة، والتي تترأسها سيرلانكا وتضم بعضويتها ماليزيا والسنغال، لافتاً إلى أنه تم توصية هذه اللجنة بالذهاب الى قطاع غزة للاطلاع على جرائم الاحتلال المرتكبة في الفترة الاخيرة.

وأشار إلى اجتماعين عُقدوا لمجلس السفراء العرب؛ ولمجلس سفراء منظمة التعاون الإسلامي؛ وأنه جرى الاتفاق على خطه عمل تتضمن لقاء يُعقد مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل مناقشة استعداداته للدخول في الموضوع، ولقاء آخر عقد مع رئيس الجمعية العامة

لبحث مسألة الذهاب إلى الجمعية العامة؛ للتحرك تحت بند متحدون من أجل السلام لطرح مشروع قرار الحماية للتصويت في الجمعية العامة؛ كما لفت لاتفاق على عقد لقاءات مع المجموعات الاقليمية المختلفة من اجل حشد التأييد والدعم لمشروع القرار.

وطرح المشروع على الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت بند مشروع متحدون من أجل السلام؛ في جلسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة؛ ورجح مندوب فلسطين لدى الأمم المتحدة في نيويورك السفير رياض منصور، اعتماد مشروع قرار توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وأوضح أن اعتماده يعني بقاء هذا الملف حياً ضمن مناقشات المجتمع الدولي، ومن شأنه تقديم الأمين العام توصيات واقتراحات ضمن تقريره، الذي سيقوم بإعداده عقب اعتماد مشروع القرار، ليتم طرحه مرة أخرى للنظر في مقترحاته لاعتمادها في مشروع قرار جديد مُلزم للتنفيذ.

وأكد أن الاجتماعات متواصلة من قبل البعثة الفلسطينية والمجموعة العربية، قبيل انعقاد الدورة الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت بند (متحدون من أجل السلام) لطرح مشروع القرار حول توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني؛ وأشار إلى عقد اجتماعين على مستوى مجموعة الدول الإسلامية، وآخر للمجموعة العربية؛ للاتفاق على الاستراتيجيات والتكتيكات، التي سيتم اللجوء إليها خلال الجلسة المرتقبة للجمعية العامة، لافتاً إلى عقد اجتماعين آخرين مع مجلس سفراء دول الاتحاد الأوروبي، وآخر لمجموعة الدول الأفريقية من أجل أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته؛ لتوفير الحماية الدولية لشعبنا، جراء انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة.

مشاورات لعقد مؤتمر وطني فلسطيني

قالت صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، في عددها الصادر يوم الثلاثاء ١٢-٦-٢٠١٨، أن حركة حماس أنهت مشاوراتها لعقد مؤتمر وطني فلسطيني في غزة؛ وأنها وجّهت دعوات مبدئية لعقد مثل هذا المؤتمر بعد عطلة عيد الفطر؛ تشارك فيه فصائل فلسطينية وشخصيات مستقلة واعتبارية، لمناقشة الوضع الفلسطيني.

وتحاول "حماس"، بحسب المصادر نفسها، إيجاد جسم قيادي يطرح بديلاً للمجلس الوطني، إذا لم تستجب القيادة الفلسطينية لدعوات انعقاد مجلس وطني جديد، تشارك فيه "حماس" و"الجهاد الإسلامي" وجميع الفصائل الأخرى.

وأكدت المصادر أن مسؤولين في الحركة اجتمعوا مع مسؤولين في الفصائل الفلسطينية في غزة وبيروت، وشملت اللقاءات، حركة "فتح الانتفاضة"، والجهة الشعبية، والجهة الديمقراطية، والجهة الشعبية (القيادة العامة)، والجهاد الإسلامي؛ لإقناعهم بتشكيل مؤتمر وطني قيادي، يقرر في الشؤون الوطنية، بما في ذلك مستقبل السلطة والمنظمة والحصار المفروض على قطاع غزة؛ وتأمل "حماس" أن ينجح المؤتمر المذكور في تشكيل نواة تأسيسية لمجلس وطني جامع؛ وقالت إن "حماس" أبلغت قادة الفصائل أنها تريد "عقد مجلس وطني حقيقي على قاعدة الشراكة".

وركزت "حماس" على ضرورة عقد مؤتمر وطني جامع، وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة؛ ويأتي توجه "حماس" على قاعدة رفضها المطلق، وفصائل أخرى، لمخرجات الدورة ٢٣ للمجلس الوطني، التي عقدت في رام الله نهاية شهر نيسان الماضي، وانتخبت لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير، ورسمت خطوطاً عريضة للسياسة الفلسطينية؛ والذي وصفته بـ"مجلس المقاطعة والمجلس الانفصالي"، وتقول إنه ثبت "حالة التفرد والديكتاتورية"؛ وقالت إن مخرجات المجلس لا تمثل الشعب الفلسطيني.

واعتبرت انعقاد المجلس الأخير مخالفاً لكل الاتفاقات الوطنية التي نصّت على ضرورة عقد مجلس وطني جديد منتخب، يلبي طموحات شعبنا كافة لتجسيد الوحدة والشراكة ومواجهة التحديات، التي كان آخرها مخرجات لقاء بيروت كانون الثاني ٢٠١٧.

وكانت فصائل فلسطينية، بما فيها الجبهة الشعبية المنضوية تحت إطار منظمة التحرير، رفضت بدورها، عقد جلسة المجلس الوطني، ولم تعترف بمخرجاته؛ لكنها ومعها الجبهة الديمقراطية، تحفظتا على تحرك "حماس" نحو عقد مؤتمر فلسطيني جديد.

وقالت المصادر إن "حماس" تواجه مشكلة في رفض الفصائل الفلسطينية التعاطي مع أي خطوة يمكن أن تقود أو تفسر على أنها بداية لخلق أجسام موازية لمنظمة التحرير؛ وكانت "حماس" دعمت عقد مؤتمرات موازية أثناء انعقاد المجلس الوطني، وقالت إنها ليست بديلاً لمنظمة التحرير؛ لكن السلطة وحركة فتح اتهمتاها بمحاولة خلق جسم بديل للمنظمة.

هنية مقابلة مع "سبوتنيك"

اتهم رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية الرئيس عباس بعدم الجدية في تطبيق المصالحة، مؤكداً أنه يهدف من وراء ذلك للتخلص من غزة وأعبائها، والاستئثار بالقرار الفلسطيني؛ وقال: "قلنا إن هناك عدم جدية من الأخ أبو مازن في تطبيق المصالحة، فهو هكذا يضرب عصفورين بحجر، الأول التخلص من غزة، وأعبائها، وإلقائها في حجر حماس، والثاني عدم تمكين حماس، التي حققت أغلبية برلمانية، من أي مشاركة في القرار السياسي، واستمرار الاستئثار بالقرار الفلسطيني؛" ولفت إلى أنه لهذين السببين "تتهرب رئاسة حركة فتح في كل محطة من استحقاقات المصالحة متذرة بذرائع مختلفة كل مرة، ولا يوجد لديهم الإرادة الجادة لإنهاء الانقسام، ولتحقيق شراكة حقيقية".

ومن جهةٍ أخرى أكد أن حركته لا تدعم أي محور عربي أو إقليمي ضد آخر، لافتاً إلى وجود علاقات جيدة مع إيران وقطر، وإلى تحسن العلاقات مع القاهرة. وحول الدعم الإيراني للحركة قال: "إيران دولة محورية مهمة في المنطقة وعلاقتنا معها تكتسب أيضاً بُعداً استراتيجياً وقد قدّمت الكثير لصالح شعبنا الفلسطيني ومقاومته الباسلة وبتقاطع في ما يتعلق بالشأن الفلسطيني في الرؤية والوجهة ويمكن أن نقول أن العلاقة مع إيران اليوم في مرحلة مميزة ومتقدمة".

ورفض مقولة أن حماس تؤازر محوراً عربياً ضد آخر لافتاً إلى وجود علاقات جيدة مع كافة الأطراف، وأوضح "نحن لا ندخل في محاور ضد محاور أخرى، نحن أصحاب قضية جامعة هي قضية فلسطين، والتي تحتاج إلى دعم من الجميع، لذلك في الوقت الذي نتّجه فيه لعلاقات قوية مع مصر؛ نحافظ فيه على علاقات قوية مع قطر وإيران، ولسنا في ترفٍ من أمرنا أن نستغني عن أي شكل من العلاقة مع أي دولة تودّ أن تقف إلى جانب الحق الفلسطيني، صحيح إنها معادلة صعبة ولكنها ممكنة وواجب تنفيذها، ننأى بأنفسنا عن الخلافات الإقليمية، ونسعى لتحقيق الإجماع العربي والإسلامي حول قضيتنا الوطنية التي يجب ألا يختلف عليها اثنان".

وأكد أن الحركة أرادت أن تتأى بنفسها عن الإشكالات الداخلية في سوريا، مشدداً على أن ظروفها موضوعية أدت لشكل العلاقة الحالي بين حماس ودمشق؛ وقال: "نحن لم نقطع العلاقة مع سوريا ولكن الكثير من الظروف الموضوعية أدت إلى شكل العلاقة الحالي، ونحن نعتبر سوريا دولة شقيقة وقف شعبها ونظامها دوماً إلى جانب الحق الفلسطيني"، متابعاً "كل ما أردناه أن ننأى بأنفسنا عن الإشكالات الداخلية، التي تجري في سوريا".

وحول قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قال: "لو اتخذت الدول العربية قراراً بقطع العلاقات مع الإدارة الأمريكية أو فرض المقاطعة الاقتصادية؛ لتغير الموقف الأمريكي تماماً، ولكن للأسف الإدارة الأمريكية كانت تدرك مسبقاً حجم الرد وحالة التردّي لدى الأمة".

خصم اموال الاسرى واسر الشهداء

صادقت لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، بالقراءتين الثانية والثالثة، على مشروع القانون الذي يسمح باقتطاع أموال من العائدات الضريبية التي تحولها إسرائيل للسلطة الفلسطينية، بمقدار ما تدفعه السلطة للأسرى وعائلات الشهداء. ورفضت اللجنة اقتراحاً قدّمته الحكومة بترك المرونة في التصرف وتقدير الموقف للكابينة، الذي سيكون بيده الحق في تنفيذ الاستقطاع ؛ وينصّ المقترح على أن يخصم وزير مالية الاحتلال من أموال الضرائب، المبالغ التي تحولها السلطة الفلسطينية إلى ذوي الشهداء والأسرى الفلسطينيين؛ وجاء في تفسير اقتراح القانون، أن السلطة الفلسطينية تحول ٧% من ميزانيتها- تقدر بنحو ١,١ مليار شيقل (٣٠٠ مليون دولار)- التي تموّل بجزئها الأكبر من المساعدات الأميركية والأوروبية، لدفع رواتب وتمويل للأسرى الفلسطينيين الذين نفذوا عمليات، خلال فترة اعتقالهم وبعد إطلاق سراحهم، ودفع مخصصات لعائلات الشهداء والجرحى.

وكانت إذاعة (ريشت كان) قد كشفت، عن تفاصيل اجتماع فلسطيني إسرائيلي، عُقد بين مسؤولين من الجانبين بشأن قرار اقتطاع أموال من عائدات الضرائب الفلسطينية (المقاصة) ؛ وعقد الاجتماع بين موشيه كحلون، وزير مالية العدو، ونظيره الفلسطيني شكري بشارة، وحسين الشيخ وزير الشؤون المدنية.

وقالت الإذاعة، أن الاجتماع بحث رغبة إسرائيل في تعزيز المشاريع الإنسانية بغزة، والتهديد الإسرائيلي باقتطاع أموال من عائدات الضرائب في حال لم تدفع السلطة الفلسطينية رواتب موظفيها كاملة في غزة، إلى جانب قرار اقتطاع أموال أخرى لتعويض إسرائيل عن الحرائق. وكشفت الإذاعة أن الاجتماع تناول موضوع رواتب موظفي السلطة في غزة، وأن إسرائيل هددت بخصم أموال الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، في حالة عدم صرفها رواتب موظفي السلطة في القطاع، وفق الإذاعة؛ وأن الجانب الإسرائيلي، أبلغ نظريه الفلسطيني رغبه إسرائيل في دفع مشاريع إنسانية في قطاع غزة في ظل الوضع السيئ للقطاع.

نتنياهوو يطالب بالاعتراف بيهودية إسرائيل

هاجم رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، الرئيس عباس، وذلك على خلفيّة دفع رواتب الأسرى والشهداء من ميزانية السلطة الفلسطينية؛ وقال نتنياهو، خلال كلمة له في لقاء المنتدى العالمي، الذي عقده المؤتمر اليهودي الأمريكي في مدينة القدس: "تصوّروا ماذا كان يحدث لو أن الرئيس عباس لم يصرف مئات الملايين من الدولارات سنوياً على دفع الرواتب للأسرى، الذين قتلوا مدنيين أبرياء ولأسرهم"، وفق تعبيره .

وأضاف: "تصوّروا ماذا كان يحدث لو استثمر الرئيس عباس هذه الأموال في مشروع السلام، تصوّروا لو استثمر الفلسطينيون هذه الأموال في رام الله أو حتى في غزة؛ ولو حدث ذلك لتغير العالم، كان بإمكان الفلسطينيين، أن يطمحوا ليصبحوا علماء وأطباء، وبدلاً من ذلك إنهم يقيمون نصباً تذكارية للقتلة، هذا ما يحدث عندهم، هل ترون مثل هذه الظاهرة هنا أو في أي مكان آخر؟ كلا"، حسب زعمه.

وهذا الصراع لم يدر قط على إقامة دولة فلسطينية بل على وجود الدولة اليهودية، وأدعو الفلسطينيين إلى الاعتراف بالدولة اليهودية، وإلى الكفّ عن دفع الرواتب للأسرى وأهالي الشهداء والاستثمار في السلام.

في حين هاجم رودي جيولياني، مساعد ومحامي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب السلطة الفلسطينية، مُحملاً إياها مسؤولية الجمود الذي يطغى على عملية السلام؛ وقال أمام مؤتمر سوق رأس المال الذي تنظمه صحيفة (جلوبس) الإسرائيلية في تل أبيب: "لا يوجد الكثير مما يمكن أن تفعله إسرائيل لتحقيق سلام واقعي في النهاية إلا الدفاع عن نفسها، وتأكيد أنها لا يمكن أن تعيش إلى جوار دولة إرهابية"؛ وختم بالقول: "لا نريد دولة فلسطينية إرهابية، يتدرب فيها الشباب على أن يقتلوك ويقتلوني، وإدارة ترامب لن تقبل بذلك".

عريقات يهاجم إدارة ترامب

هاجم صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الإدارة الأمريكية الحالية، مؤكداً أن تحقيق سلام عادل يحتاج إلى رجال دولة وليس رجال عقارات. واتهم الإدارة الأمريكية الحالية بالقيام بدور المدافع الرئيسي عن إسرائيل في سحق حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الإنسان، وأن إدارة ترامب تمارس التحريض على الحقوق الوطنية والإنسانية لشعب فلسطين وتخالف قرارات الشرعية الدولية.

وأضاف: "لا يمكن أن يستند السلام في الشرق الأوسط إلى جرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، بل بوضع حد للاحتلال العسكري الإسرائيلي لفلسطين الذي طال أمده لـ ٥١ عاماً اليوم".

وكان مبعوث الرئاسة الأمريكية الخاص إلى الشرق الأوسط جيسون جرينبلات، شنّ هجوماً على عريقات، واتّهمه بأنه "أكثر من يتحدث بلا أي نتائج"؛ وقال ان عريقات "تسبّب في الكثير من الأزمات بسياساته والأهم بتصريحاته غير المسؤولة"، وأن تصريحاته السياسية الأخيرة "تحريضية والهدف منها فقط هو إثارة الفلسطينيين ودفعهم إلى التمرد بدلاً من الاتجاه للسلام".

ورد عريقات بأن "صفقة القرن" التي تعمل عليها إدارة ترامب لمحاولة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي "ليست سوى إملاء سياسات غير قانونية وانتهاكات إضافية للقانون الدولي، بما في ذلك نقل السفارة الأمريكية إلى القدس".

وقال "لقد عزّزت إدارة ترامب الفوضى وقوضت المعاهدات الدولية، وزعزت المنظمات الدولية المكلفة بتنظيف الفوضى الإسرائيلية".

وأضاف "مهما اقترحت إدارة ترامب تلك على فلسطين فلن تكون قريبة حتى من تحقيق سلام عادل ودائم، بل ستكون استمراراً وترسيخاً للاستعمار الإسرائيلي وسياسات الفصل العنصري التي ما زالت تحرم شعب فلسطين من حقه في الوجود في وطنه، وفي الحرية والكرامة".

واعتبر عريقات أن تصريحات المبعوث الأمريكي "تهدف إلى حرف الأنظار عن المشكلة الحقيقية. فالجهود الفلسطينية لتحرير فلسطين من الاحتلال لا تتعلق بالقيادة الفلسطينية وأعضائها بل تتعلق بالاحتلال نفسه وبأولئك الذين يدعمون إطالة أمده وترسيخه".

ويطالب الفلسطينيون عقب ذلك بألية دولية متعددة الأطراف لرعاية عملية السلام مع إسرائيل المتوقفة منذ العام ٢٠١٤ كبديل عن الاحتكار الأمريكي لها.

حركة المقاطعة

توجّهت حركة المقاطعة بالشكر للأرجنتين، ونجم منتخبها، ليونيل ميسي، بالشكر على إلغاء المباراة الودية التي كانت مقررة مع إسرائيل في القدس المحتلة؛ ويأتي الإلغاء في أعقاب حملة ضغوطات أطلقتها الحركة وناشطيها في الأرجنتين وإسبانيا وغيرها؛ كما وجّه الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم دعوة للمنتخب وكابيت الفريق لإلغاء المباراة؛ ورحّب العضو المؤسس في الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI)، عمر البرغوثي، بقرار المنتخب، معتبراً أن "اللعبة مع دولة الاستعمار-الاستيطاني والفصل العنصري شكل من أشكال التواطؤ، لا سيما بعد ارتكاب الاحتلال مجزرة متدرجة في غزة ضد المتظاهرين المطالبين بالحرية الأساسية والكرامة وحقهم بالعودة".

وانضمت النقابات الأرجنتينية إلى جانب منظمة "أمهات ميدان مايو" للنداء، كما تم تنظيم احتجاجات خارج نادي الأرجنتين لكرة القدم (AFA) في العاصمة الأرجنتينية، بوينس آيرس، الأسبوع الماضي.

وزعمت وزيرة الثقافة والرياضة، ميري ريغيف، أن قرار اتحاد كرة القدم الأرجنتيني، بإلغاء المباراة الودية مع إسرائيل التي كان من المقرر عقدها في مدينة القدس المحتلة، جاء نتيجة لتهديدات أمنية، نافية أن تكون حركة المقاطعة الدولية وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل (BDS)، قد أثرت على قرار الاتحاد الأرجنتيني للكرة.

بدوره، ألمح رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إلى أن الضغوط السياسية التي يتم ممارستها من حركات المقاطعة في مختلف أنحاء العالم، من شأنها أن تؤدي إلى إلغاء فعاليات ونشاطات أخرى من المقرر إقامتها في المدينة المحتلة، في إشارة إلى احتمالية إلغاء مسابقة الأغنية الأوروبية "يوروفيجن" للعام المقبل، والتي من المتوقع أن تقام في إسرائيل.

وقال نتنياهو: "قرار المنتخب الأرجنتيني مؤسف ومخيب للآمال"، مضيفاً: "هناك احتمال أن تؤدي الضغوط إلى إلغاء أحداث أخرى في مجالات مختلفة، ونحن سوف نفعل ما نعتقد أنه مناسب لمنع ذلك؛ وأشار نتنياهو إلى أنه حاول إقناع الرئيس الأرجنتيني بالعدول عن قرار إلغاء المباراة، إلا أن الأخير أوضح له أنه "ليس لدي أي وسيلة للتأثير على القرار. هذا ليس قراراً سياسياً من قبل الرئيس، لا أستطيع المساعدة". وأعلن اتحاد كرة القدم الأرجنتيني، اليوم، رسمياً، إلغاء المباراة الودية لمنتخب بلاده مع المنتخب الإسرائيلي.

وَدَعَت ريغيف أن "قرار الأرجنتينيين ينبع من التهديدات الإرهابية لحياة النجم ميسي، وتقرر إلغاء المباراة فقط لسبب واحد - التهديدات ضد ميسي وعائلته". وعرضت ريغيف صوراً ظهر فيها قميص النجم الأرجنتيني وهو ملطخ بالدماء، وزعمت: "هذه الصور من الإرهابيين الذين يهددون حياة ميسي وعائلته وأعضاء المنتخب الأرجنتيني ... هذا الإرهاب الذي تسبب في عملية ميونيخ".

ونفت ريغيف أن يكون إصرارها على إجراء المباراة في مدينة القدس المحتلة، عوضاً عن مدينة حيفا (كما كان مقرراً لها)، وذلك لما يحمله ذلك من رسائل سياسية رمزية حول سيطرت الاحتلال على المدينة المحتلة وحول هوية المدينة، قد أثر على قرار الاتحاد الأرجنتيني، وقالت: "المسألة لا تتعلق بالقدس أو حيفا، التهديدات أجبرتهم على التخلي عن اللعب في إسرائيل، إنها ليست BDS، إنها تهديدات حقيقية، تهديدات إرهابية على حياة المنتخب الوطني الأرجنتيني".

وعلى صعيد آخر، أشارت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، نقلاً عن مصادر مطلعة، إلى قلق مسؤولي هيئة الإذاعة والبريد الأوروبية من احتمال تنظيم المسابقة الغنائية "يوروفيجن" في مدينة القدس المحتلة، العام المقبل، وأكدت الصحيفة أن المنظمين يخشون من "الضرر الذي قد يلحق بالمنافسة والعلامة التجارية الخاصة بها بسبب النزاعات السياسية" على المدينة المحتلة.

وطالبت الجهة المنظمة من الجانب الإسرائيلي تقديم عرض استضافة مفصل، توضح من خلاله التاريخ المقترح لتنظيم المسابقة والموقع المحدد لها، وسط تلميحاتهم إلى أن القدس مكان غير مناسب لتنظيم المسابقة الأوروبية في عام ٢٠١٩ المقبل.

ليبرمان يُعقب على خصومات راوتب موظفي السلطة بغزة

قال الوزير أفيغدور ليبرمان، أن تحسين الوضع الإنساني لدى السكان في قطاع غزة لن يغيّر من الوضع الأمني ولن يوقف الاحتكاكات وإطلاق الطائرات الورقية؛ وأن من يعتقد بأن الأمن سيسود فهو "مخطئ ومُضلل"؛ مؤكداً على أن "إسرائيل" بحلول نهاية العام الجاري ستجج في إزالة تهديد الأنفاق والقضاء عليها بشكل كامل.

وأضاف ليبرمان بأنه "يجب علينا أن نتخطى الرئيس عباس في أي خطوة مستقبلية لتحسن الأوضاع في قطاع غزة، حيث إن رئيس السلطة محمود عباس يضع الحواجز والعراقيل أمام أي مبادرة لتحسين الأوضاع المعيشية في قطاع غزة"، مشيراً إلى أنه قام بصرف ٥٠% فقط من رواتب موظفي السلطة في قطاع غزة الذين يصل تعدادهم إلى ٧٨ ألف موظف بالرغم من حلول شهر رمضان، متهماً إياه بأنه سبب تدهور الأوضاع في غزة.

وقد أعرب ليبرمان في كلمته عن معارضته الشديدة للتوصل إلى تهدئة طويلة الأمد مع "حماس"، موضحاً بأن "حماس" ستستغل هذه الهدنة في تطوير وتعظيم قدرتها العسكرية.

وأضاف ليبرمان بأن "حماس" تتقدّم في مجال الأبحاث والتقدم والتطوير بشكلٍ أسرع وأكبر بكثير من تنظيم حزب الله اللبناني وذلك نظراً لأن الأخير يعتمد في تسليحه على التهريب من سوريا وإيران، في حين تعتمد حماس في تسليحها على التطوير والتصنيع المحلي، ولذلك فإن ١٠ سنوات من الهدنة كفيلة بأن تمتلك حماس خلالها ضعف القدرات التي يمتلكها حزب الله

حالياً. وتطرق للوضع في سوريا وإيران، مؤكداً على أن "إسرائيل" لن تسمح بأن تبقى أي قوات إيرانية أو شيعية في سوريا حتى وإن كانت بعيدة عن الحدود خاصةً أن تلك القوات تمتلك صواريخ يبلغ مداها مئات الكيلو مترات.